ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16 العدد: 01 (2022) ص130-152

دور الاستثمارات الأجنبية في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر - دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2000 - 2019

The role of foreign investments in alleviating unemployment in Algeria - a standard analytical study during the period 2000 – 2019

ط.د / حاشي معمر الأزهر*

مخبر تسيير المؤسسات

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس (الجزائر)

hachimamar@gmail.com

أ.د/ بن سعيد محمد

مخبر تسيير المؤسسات

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس (الجزائر)

benssaide@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2021/06/10

تاريخ القبول:
2021/09/18

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الاستثمار الأجنبي:
- ✓ البطالة:
- ✓ العمل:

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومدى مساهمته في الحد من معضلة البطالة من خلال توفير مناصب الشغل خلال الفترة 2000– 2019 وهذا من خلال معرفة دوافعه وأهميته إضافة إلى التنظيم القانوني الجديد للاستثمار في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر سعت ولتزال تسعى إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه عن طريق الكثير من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي، قصد خلق مزيد من مناصب الشغل. كما أثبتت الدراسة القياسية هناك علاقة عكسية بين استثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة أي كلما زاد استثمار الأجنبي المباشر انخفضت ومعدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

Article info

Received
10/06/2021

Accepted
18/09/2021

Keywords:

- ✓ *Foreign Investment*
- ✓ *Unemployment*
- ✓ *Work*

Abstract :

The study aimed to identify the reality of foreign direct investment in Algeria and the extent of its contribution to reducing the problem of unemployment by providing jobs during the period 2000-2019, and this by knowing its motives and importance in addition to the new legal regulation for investment in Algeria, and the study concluded that Algeria It has sought and is still seeking to find ways to attract and encourage it through many concessions, exemptions and guarantees for the national and foreign investor, in order to create more jobs. As the standard study proved, there is an inverse relationship between foreign direct investment and unemployment rates, that is, the higher the foreign direct investment, the lower the unemployment rates, which is consistent with the economic theory.

* المؤلف المرسل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة:

لقد أدت مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق أوائل تسعينات القرن العشرين تحولات عديدة تمثلت في انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الاقتصادية للعديد من الدول النامية بهدف اللحاق بالدول المتقدمة من أجل تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة. وقد تعلق الأمر بالانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتخم باليد العاملة الزائدة إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس للنمو، ومن اقتصادات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، وأخيرا من اقتصادات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى قطاعات أخرى أكثر إنتاجية وتنوعا.

والجزائر شأنها شأن باقي الدول النامية التي تزال تعاني من مشكلة البطالة والزيادة في الطلب على الشغل فقد سعت ولتزال تسعى جاهدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر التي بدورها تخلق مناصب شغل جديدة و امتصاص نسبة البطالة أو التقليص منها، و هنا يكمن دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة بالذات، إذ أن الحكومة لن تتمكن من استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل في دوائر ومؤسسات الدولة، لذلك يبرز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كحل مثالي من أجل المساهمة في تشغيل الشباب العاطل عن العمل، وخاصة فئة الشباب حاملي الشهادات.

وعليه عمدت هذه الأخيرة إلى تعديل سياستها وتوفير الحوافز والمناخ الملائم لجذب حركة الأموال المباشرة إلى اقتصادياتها، باعتباره أحد أهم عوامل تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى كونه يعمل على نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات تحقيقا لتنميتها الاقتصادية المنشودة.

أ. الإشكالية الرئيسية:

ب. ومحاولتا منا لمعرفة واقع هذا الدور في الجزائر تتضح لنا ملامح **إشكالية** هذه الدراسة والتي يمكن بلورتها فيما يلي: **إلى أي مدى تؤثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟**

ت. التساؤلات الفرعية: وللإجابة على إشكالية الدراسة نطرح عدة **تساؤلات فرعية** والمتمثلة فيما يلي :

- ✓ ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وفيما تتمثل آثاره ؟
- ✓ ما طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة؟
- ✓ هل الامتيازات والإعفاءات والضمانات المقدمة للمستثمر الوطني والأجنبي، كفيلة بخلق مزيد من مناصب الشغل.
- ✓ أين تتجه اغلب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر للقطاع النفطي أو للاستثمارات المنتجة؟
- ✓ هل توجد علاقة قصيرة المدى وفي الاتجاهين بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر ؟
- ✓ هل توجد علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر ؟

ث. فرضيات الدراسة:

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة الفرعية، سوف نضع بعض الفرضيات التي ستكون منطلق دراستي، ويمكن حصرها فيما يلي:

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، عن طريق تقديم الكثير من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي.
- يفضل المستثمر الأجنبي الاستثمار في القطاع النفطي على غرار باقي القطاعات كالفلاحة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

✓ **تؤثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تأثيرا سلبيا على معدل البطالة في الجزائر.**

كما يمكن أن ننطلق من مجموعة من الفرضيات وهي:

- هناك علاقة قصيرة وفي الاتجاهين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر
- هناك علاقة طويلة المدى الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر.

ج. أهداف وأهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد وهو دور الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تكمل أهمية دراسته في البحث عن دوره في تقليص حدة البطالة في الجزائر

✓ تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي والوقوف على أهم التشريعات المنظمة له والحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي

✓ توضيح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر.

✓ تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر.

✓ إبراز دور الأساليب الكمية في دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة في الجزائر.

✓ تقديم بعض التوصيات لتحسين مناخ الاستثمار أكثر من أجل الاستغلال الأمثل للفرص الاستثمارية المتاحة وبالتالي خلق مناصب عمل جديدة.

ح. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة من:

✓ **الإطار المكاني:** تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

✓ **الإطار الزماني:** وتم تحديدها ما بين 2000 – 2019.

✓ **الإطار الموضوعي للدراسة:**

لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر قمنا أولا بفحص استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وأظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ثم أجرينا نفس الاختبار على سلاسل الفروقات فوجدناها مستقر وبالتالي فإن هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار منهج الحدود وأكدت نتائج الاختبار على وجود علاقة بينهما، ثم بعد ذلك بتقدير العلاقة بينهم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطة ARDL، وكشف لنا عن وجود آلية تصحيح الخطأ.

خ. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

من خلال الإشكالية المطروحة نرى أن منهج البحث يتوقف على الأهداف المراد التوصل إليها وعلى صيغة الموضوع في حد ذاته ومنه فالمنهج المتبع في موضوعنا هو **المنهج الوصفي التحليلي**، وهو المناسب في تجميع البيانات، والمعلومات اللازمة حول موضوع الدراسة وتنظيمها ثم تحليل تلك المعطيات للوصول إلى نتائج، كما تما الاستعانة **بالأسلوب الكمي القياسي** من أجل قدير العلاقة بين متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990 – 2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وهذا بالاستعانة ببرنامج Eviews 10.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

د. الدراسات السابقة :

i. دراسة مرباح طه ياسين و غويني العربي (2018) بعنوان: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016.**

سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016، حيث توصلت الدراسة انه بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كآلية لتقليص البطالة، إلا أنه تبقى مع ذلك نسبة البطالة في الجزائر مرتفعة، ومساهمة هذا النوع من الاستثمارات للقضاء على هذه الظاهرة لا تزال دون المستوى المطلوب في خلق مناصب العمل مقارنة بالإمكانيات والموارد الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، وتوصي الدراسة بضرورة تهيئة مناخ استثماري محفز أكثر من خلال تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص والترويج الفعال للفرص الاستثمارية والتخلص من جميع أشكال الفساد الإداري والمالي.

ii. دراسة سلخان هنية، وأخضير عقبة، بعنوان : **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002 - 2017**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 03 ، العدد 01 ، (2020)، ص 115.

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر و مدى مساهمته في توفير فرص عمل خلال الفترة (2002-2017).من خلال معرفة توزيع المشاريع الاستثمارية في الجزائر و تطور التدفقات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر وكذا التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة والبلد المصدر لها.كذلك معرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في محاربة البطالة وخلق فرص عمل .حيث توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له انعكاسا ايجابيا في زيادة مستوى العمالة والحد من ارتفاع نسبة البطالة في الجزائر ، كما توصلنا أيضا إلى أن قطاع الصناعة هو القطاع الذي خلق اكبر عدد من مناصب الشغل 81413 منصب عمل أي بنسبة 60.95 %، يأتي بعده قطاع البناء والخدمات بـ 23928، 13842 منصب عمل على التوالي وذلك سنة 2017.

iii. دراسة أحمد إبراهيم حسني البجاري وخالد حمادي محدون المشهداني (2019) ، بعنوان: **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002 – 2017.**

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر في معدل البطالة خلال المدة 1985-2017 وباستخدام برنامج EViews10 تم إجراء اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) كخطوة أولية لتحديد درجة تكامل المتغيرات لغرض اختيار أنموذج التقدير، من خلال تطبيق اختبار ديكي- فولر المطور "Test Fuller-Dickey Augmented والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج اختبار الحدود بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة المذكورة، ومن ثم تقدير العالقة في الآجل الطويل والقصير باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وتوصلت الدراسة إلى أن (78 %) من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والباقي (13%) يفسرها المتغير العشوائي أو متغيرات خارجية.

✓ وعليه تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار منهج الحدود وأكدت نتائج الاختبار على وجود علاقة بينهما، ثم بعد ذلك بتقدير العلاقة بينهم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطة ARDL، وكشف لنا عن وجود آلية تصحيح الخطأ. وعليه أثبتت الدراسة القياسية هناك علاقة عكسية بين استثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة أي كلما زاد استثمار الأجنبي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المباشر انخفضت ومعدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية. ومنه اعتبار النّموذج فعّال ومفسّر لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة وذلك وفقا لقيم معامل التّحديد R^2 بنسبة 88.86%؛

2.الدراسة النظرية لمتغيرات الدراسة:

1.2 الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أبرز أشكال تدفق الاستثمار وأهمها ارتباطا بتحقيق التنمية المستدامة، بالنظر لما تقدمه من إسهامات على مختلف الأصعدة، وهو ما يبرز اشتداد التنافس بين جميع دول العالم على استقطاب أكبر حجم من الاستثمارات بما في ذلك الدول المتقدمة التي تستقطب أكثر من ثلثي الاستثمارات العالمية، من خلال توفير مناخ استثماري مناسب يتلاءم ومتطلبات الشركات المتعددة الجنسيات راعي الاستثمار العالمي.

1.1.2 - تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمثل **الاستثمار الأجنبي** التدفق الخارج للموارد الاقتصادية بهدف استخدامها من قبل الغير. وتشمل على القروض والمساعدات والاكتتاب في الأسهم والمشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيف لتلك الاستثمارات. (سعيدي، 2007، صفحة 59) وعليه يعرف **الاستثمار الأجنبي المباشر** على أنه: "ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر. وينطوي المصلحة الدائمة على علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، فضلا عن تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة". (سلخان و أخضير، 2020، صفحة 115)

في حين تعرفه الكثير من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنه " نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات، 2018، صفحة 12)

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل. ولتحديد الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر يستعمل معياريين: (Charles, 2004, pp. 58-59)

- ✓ **المعيار الأول دو صفة إحصائية:** فهو يسمح بقياس التدفقات السنوية للاستثمارات المباشرة بين الدول على أساس المعطيات الموجودة في موازين المدفوعات.
- ✓ **المعيار الثاني أكثر اقتصادية:** يصف الاستثمار المباشر بإرادة مراقبة تسيير الفروع، وتوجد عدة طرق للاستثمار في الخارج منها:
  - إنشاء مؤسسة جديدة لإنتاج السلع أو الخدمات (Green Field Investment)؛
  - المساهمة بنسبة أقلية أو أغلبية في المؤسسة موجودة؛
  - مشروعات مشتركة مع شركاء محليون أو أجانب؛
  - اتحاد أو استحواذ على مؤسسة محلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.1.2 دوافع وأهمية اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر: من الطبيعي بأن لكل من المستثمر والبلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع تجعل كل منها يسعى إلى العمل مع طرف الآخر لتحقيق تلك الأهداف والدوافع من أجل الحصول على مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف بالقيام بالعديد من الإجراءات ومنها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار والجدول التالي يلخص أهم دوافع الاستثمار الأجنبي لكل من المستثمر والدولة المضيفة

الجدول رقم (01): مصفوفة مناظرة بين دوافع المستثمر الأجنبي ودوافع الدولة المضيفة

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
✓ البحث عن فرص استثمارية بضرائب منخفضة أو بدون ضرائب؛ ✓ تصريف المنتجات التي تفوق مستوى الطلب بإنشاء فروع في الدول المضيفة؛ ✓ التخلص من تكنولوجيا متقادمة؛ ✓ التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم ✓ البحث عن أسواق جديدة ✓ اختيار منتجات جديدة واستخدام عمالة الدول المضيفة في التجارب المعملية ✓ البحث عن أرباح إضافية ✓ التخلص من مخلفات الانتهاج بالدولة المضيفة ✓ الاستفادة من الأجور المنخفضة لعمالة الدولة المضيفة ✓ استغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة لأجل استخدامها في صناعتها. ✓ الاستفادة من الإعفاءات، والمزايا الممنوحة من ضرائب ورسوم ✓ استغلال بعض الاستثمارات المتاحة محليا ✓ اعتبارات إستراتيجية أخرى. ✓ يكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعددة الجنسيات تقرر تفضيل التدويل بدلاً من التصدير. ✓ يكمن في تجنب مختلف العوائق والحواجز المحتملة والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات، ومن العوائق أيضًا البيئة المعادية للاستيراد. ✓ دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية. ✓ توزيع المخاطر عن طريق الانتشار الواسع	✓ تحقيق تقدم اقتصادي مضطرد ✓ الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ✓ تطوير الإدارة المحلية ✓ المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية ✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية ✓ إحلال الصادرات من خلال الشركات الوافدة ✓ إنشاء صناعات جديدة ✓ التوسع في صناعات الخدمات كالسياحة والتامين والمصارف ✓ تحسين المركز التنافسي للدولة. ✓ وسيلة لاستكمال الموارد، لأجل النهوض بمعدلات الاستثمار والحل الأمثل لتغطية الفجوة الادخارية، وشكل بديل للأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي التي لها تبعيات سلبية، وذات أعباء ثقيلة. ✓ جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الدول. ✓ دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها بغية الاستفادة منها لخلق تكنولوجيا ذاتية. ✓ تحقيق التقدم الاقتصادي. ✓ تنمية التجارة الخارجية. ✓ إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات. ✓ توظيف عوامل الإنتاج المحلية. ✓ تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة ما ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري. ✓ الاستفادة من الخبرات الأجنبية لتحسين الموارد البشرية المحلية للإدارة الحديثة ✓ محاولة الدول المستثمرة فيها دخول أسواق تجارية جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي أي تطوير حركة التجارة بها.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- ✓ فريد النجار (2000)، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 23.
- ✓ حجازي زياد (1996)، **مؤسسات تشجيع الاستثمار ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، الأردن، ص 21.
- ✓ حسني علي خريوش وآخرون(1999)، **الاستثمار بين النظرية والتطبيق** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص-ص: 184-185.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.1.2 - أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة. وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال كونه مولد للدخل عبر زيادة قيمة الإنتاج الكلي، وفي رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل وذلك من خلال عدة آليات أهمها: **(بن مو فق و حاجي، 2017، صفحة 146)**

- ✓ تقليص حدة البطالة وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة.
- ✓ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور عند الحديث عن مستوى الأجور في الدول النامية والأثر الذي يحدثه استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليه أي الفرق بين مستوى الأجور الذي توفره الشركات المحلية والأجور التي تدفعها الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة على مستوى الاقتصاد المضيف نجد أن النظرة التقليدية والمعروفة لدى العامة ترجح كفة هذه الأخيرة وتقر بارتفاع مستوى الأجور على مستواها. **(بيوض، 2010-2011، صفحة 117)**
- ✓ ويعتبر نقل التكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال جلب المستثمرين الأجانب للمهارات الإدارية والتقنية لمشاريعهم، إذ يشجع هذا الأخير المنافسين المحليين على الاستفادة في بناء قدراتهم التكنولوجية وتبني طرق تحسين إنتاجية العمل والإدارة وبالتالي رفع القوة الإنتاجية العاملة المحلية وتطوير التكنولوجيا.
- ✓ ويتجلى الأثر الذي يفرزه الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري بطريقة غير مباشرة حيث انه ينشأ إما نتيجة للتعلم والخبرة المكتسبة بفعل احتكاك العمالة المحلية بالشركات متعددة الجنسيات، أو نتيجة للتشريعات التي تسنها حكومات الدول المضيفة كقيود على هذه الشركات حتى تضمن أقصى استفادة منها في مجال تأهيل رأس المال البشري المحلي؛ وتتجاوز هذه الآثار مستوى العمال المتواجدين على مستوى الشركات متعددة الجنسيات لتشمل كذلك رأس المال البشري الذي تتوفر عليه الشركات المحلية من خلال انتقال العمالة المؤهلة إلى الشركات المحلية أو عن طريق الموردين المحليين الذين يتم تحسين مهاراتهم لزيادة جودة السلع الموردة إلى الشركات متعددة الجنسيات عن طريق المعايير التي تفرضها عليهم هذه الشركات. **(بيوض، 2010-2011، الصفحات 121 - 122)**
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة الفرص التجارية فالاستثمار والتجارة عنصران متكاملان بصورة متزايدة، وأيضا توفير الفوائد البيئية والاجتماعية وسيكون لها أثر مع مرور الوقت في رفع المعايير البيئية والاجتماعية للبلاد من خلال اعتماد الشركات المحلية لهذه المعايير.
- ✓ إن ضعف إمكانياتها المالية وعدم قدرتها على الشراء المباشر للتكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة أدت بأغلب الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ليكون قناة للحصول على التكنولوجيا المتطورة والاحتكاك بمصدر الإبداع وهي الشركات متعددة الجنسيات وفروعها والتي قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في نقل جزء من مخزونها التكنولوجي إلى البلدان النامية المضيفة مما ينعكس إيجابا على الأجهزة الإنتاجية لهذه الدول، وعلى تنافسيتها في الخارج. **(بلخياط، 2015/2014، صفحة 104)**

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ إن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الأخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير.
- ✓ الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار. **(بن مو فق و حاجي، 2017، صفحة 146)** وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية .

4.1.2 - الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي على الدول المضيفة: على الرغم من الآثار الإيجابية التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنّ له آثار سلبية على الدول المضيفة كون أن الاستثمار الأجنبي يعمل على: **(يترود، 2001، صفحة 12)**

- ✓ إن اعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويل للتنمية في البلدان النامية قد يعرضها لأوجه عدم استقرار، واختلال متعددة من الناحية الاقتصادية، وذلك لكونه يتميز بسرعة التأثر، والتقلب وعدم الاستقرار على نحو نسبي، كما أن المستثمر الأجنبي لا يهتم باحتياجات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية في البلد المضيف، وإنما يتجه نحو المشروعات التي تحقق له أعلى الأرباح وبأسرع وقت ممكن؛
- ✓ يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بقوة وبشكل مباشر على المشروعات المحلية التي تصل إلى مستوى منافسة المشروعات الأجنبية المماثلة، حيث إن المشروعات الأجنبية تنافس المشروعات المحلية على استغلال المواد الأولية واليد العاملة وعلى أسواق تصريف المنتجات؛ **(يترود، 2001، صفحة 12)**
- ✓ اضطراب بعض حكومات الدول المضيفة للتنازل عن احتكارها لبعض النشاطات الاقتصادية لتتيح الفرصة أمام المستثمرين الأجانب، وبعض الشركات متعددة الجنسيات مما قد يؤدي لتحكم هذه الشركات في بعض القطاعات الهامة (قطاع النفط / القطاع المالي مثلا). وبالتالي فقدان السيادة الاقتصادية التي قد تترجم حتى في ضعف السيادة السياسية.
- ✓ العمل على تحويل الأرباح وعدم إعادة استثمارها محليا، مما يؤدي إلى خروج سريع لرؤوس الأموال و التأثير السلبي على موازين المدفوعات؛
- ✓ احتمال استهداف الموارد والثروات الطبيعية وتحويلها للدول الأم مما يقلل القيم المضافة الممكن الاستفادة منها من هذه الموارد فيما لو تم استخدامها محليا؛
- ✓ احتمال نل الاستثمار الأجنبي للدولة المضيفة لصناعات ملوثة للبيئة في ظل غياب الرقابة البيئية، وبغرض تخفيض التكلفة، حيث أن التكاليف البيئية لا تنعكس ضمن تكاليف الإنتاج المحاسبية إذا لم يكن هناك تشريعات بيئية وتشريعات مالية ضريبية بيئية تأخذ هذه التكاليف بالحسبان؛ **(نجار،، 2015، صفحة 25)**
- ✓ إن منح المستثمر درجة من السيطرة الإدارية غبر مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يحد من فاعلية السياسات الاقتصادية في المضيف واستقلالية صانعي القرار المحليين في معالجة الأزمات الاقتصادية الداخلية؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ القدرة التكنولوجية العالية والخبرات الإدارية المتطورة التي يمتلكها المستثمر الأجنبي قد تتيح له فرصة استغلال البلد المضيف بصورة غير عادلة لاسيما في المجالات المتعلقة بالموارد الطبيعية كالاستثمار بالنفط أو الغاز أو عند خصخصة المشروعات العامة.
- ✓ قد يجلب المستثمرين الأجانب تقنية لا تتناسب مع ظروف الدول النامية التي يغلب عليها البطالة، إذ أنّ وجود هذا النوع من التكنولوجيا الذي يعتمد على الاستخدام الكثيف لرأس المال يعمل على تفاقم البطالة؛
- ✓ كما أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر قد يزيد من احتكار الأسواق المحلية في الدول المضيفة، وبالتالي تزداد تبعية الدول النامية للدول المتقدمة؛ واستنزاف ثروات الدول النامية؛

2.2 – البطالة :

تعتبر البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية منها والمتقدمة حيث تعد ظاهرة عامة ومعضلة حقيقية، وهي تحدث نتيجة الاختلالات في سوق العمل بسبب قصور عرض العمل وزيادة الطلب عليه. فالبطالة تتمثل في وجود أشخاص في المجتمع مؤهلين قادرين وراغبين في العمل ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة، إذ لم تعد هذه الظاهرة مشكلة العالم الثالث فقط بل المتقدم أيضا لذلك أضحت البطالة مشكلة كبيرة يجب معالجتها من قبل واضعي السياسيات الاقتصادية من خلال تحديدها كأبرز الأهداف الاقتصادية الكلية الأساسية التي يجب معالجتها لأي دولة.

1.2.2- تعريف البطالة: إن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل، أي أن البطالة تتمثل في وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له بالنوع والمستوى المطلوبين وراغبين فيه وباحثين فيه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة، ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة. (نجا، 2015، صفحة 12)

يعرفه المكتب الدولي للعمل البطالة على أنها تشمل جميع الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 16 و56 سنة والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط التالية:**(Robert, 2015, p. 162)**

- ✓ **عاطل عن العمل:** بمعنى عاطل عن العمل إذا لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بذل بعض الجهد للعثور على عمل (على سبيل المثال بالذهاب إلى مقابلة عمل)؛
- ✓ **خارج القوه العاملة:** ويُعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا لم يعمل في الأسبوع الماضي ولم يبحث عن عمل في الأسابيع الأربعة الماضية، وبعبارة أخرى فإن الناس الذين لا يعملون أو العاطلين (بمعنى البحث عن العمل ولكن لا وجود للقدرة على العثور عليه) تُعتبر "خارج القوة العاملة" ومثال على ذلك : الطلاُّب المتفرغون للدراسة، وربات البيوت، والمتقاعدون، والأشخاص غير القادرين على العمل بسبب الإعاقة؛
- ✓ **أن يكون متاح للعمل:** بمعنى الأشخاص القادرون على العمل في حالة توفر ذلك دون وجود عارض يمنع ذلك.
- ✓ كما يَعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفرد البطَّال كل فرد عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية :
  - أن يكون في السن الذي يسمح له بالعمل (16-60) سنة؛
  - أن يكون بدون عمل خلال فترة المسح الإحصائي، أي عدم ممارسة أي نشاط خلال مدة التحقيق؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- أن يكون في حالة بحث جاد عن عمل، أي القيام بإجراءات مستمرة وجادة خلال الفترة من أجل البحث عن وظيفة؛
- أن يكون متاحا وعلى أتم الاستعداد للعمل، بمعنى عدم وجود أي عارض يمنعه من ممارسة العمل.

أما تعريف **البطالة** وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فإنها " تشمل الأشخاص الذي هم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدون فرص عمل". (البياتي، و الشمري، 2011، صفحة 278).

ويلاحظ من التعاريف السابقة أنه لأجل اعتبار الشخص عاطلا عن العمل فإنه يشترط ما يلي:

- أن تتوافر لدى المتعطل الرغبة والاستعداد الجدي للعمل سواء أكان العمل بأجر أو لحساب الخاص، وعليه فإن الطالب الذي يملك ثروة ويعيش منها، ولا يريد أن يمارس عمل أو أي نشاط ، فإنه يعتبر لا عاطلاً عن العمل؛
- أن يقوم المتعطل بالبحث الجدي عن العمل، وهذا يوضح الرغبة الحقيقية في العمل ويمكن اعتبار الشخص باحثاً عن العمل إذا قام بالبحث عن عمل بأية وسيلة من وسائل البحث المختلفة؛
- عدم وجود عمل، ولعل هو المعيار الأهم في اعتبار الشخص ما متعطلاً عن العمل أم لا.

2.2.2 - أثار البطالة: يترتب على البطالة العديد من الآثار السلبية سواء على مستوى الأفراد العاطلين أو على مستوى المجتمع ككل، ولعل أهم هذه الآثار تتمثل فيما يلي:

✓ **الآثار الاقتصادية:** يترتب على البطالة إهدار جزء من موارد المجتمع، ومن ثم، انخفاض مستوى الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين، فضلاً عن أي زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض الكلي منها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، وهذا الأمر بدوره يعوق عمليات التنمية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يترتب على البطالة زيادة في حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلاً عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم توفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

ويمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية على مستويين: **(عبد الرحيم و السيفو، 2015، صفحة 263)**

- **المستوى الجزئي:** وهو الدخل الضائع عندما يفقد الشخص عمله ويبقى فترة معينة بدون عمل، ويقاس إجمالي الدخل الضائع بضرب عدد العاطلين عن العمل في معدل الأجور ويطرح منه أية تعويضات يحصل عليها العاطلون عن العمل مثل تأمينات الباطلة.
- **المستوى الكلي:** وهو الانخفاض في الإنتاج الكلي الناتج عن البطالة، ويقاس بالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الأمثل والناتج المحلي الإجمالي الفعلي ويسمى فجوة الناتج المحلي الإجمالي ويمكن تلخيص هذه الآثار من خلال ما يعرف بقانون (أوكن) نسبةً إلى آرثر أوكن (Arthur Okun) الذي يقول: إذا انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2%، فإن معدل البطالة يرتفع بنسبة 1%. وبذلك فإن قانون أوكن صف العلاقة ما بين سوق الإنتاج وسوق العمل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

✓ **الآثار الاجتماعية والنفسية:**

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية، تنعكس البطالة أيضا على الجانب الاجتماعي والنفسي كما يلي:

- تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية، كما ثبت أن العاطلين عن العمل تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم إن لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الشعور بحالة من البؤس والعجز؛ (بريقل، 2014، صفحة 150)
- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، حيث أثبتت الدراسات الإحصائية أن للبطالة ارتباط وتأثير مباشر على معدلات الجريمة في المجتمع، كما هو معروف أن الجرائم لها تكلفة اجتماعية يتحملها المجتمع إما بسبب معالجتها أو نتائجها، فعلاجها يتطلب رصد أو تخصيص موارد اقتصادية أكبر للإنفاق على أجهزة الأمنية التي تقوم بمكافحة الجرائم ونتائجها تتضمن حدوث خسائر في الأرواح والأموال. **(نزار و قطف، 2006، صفحة 249)**
- طول مدة البطالة تؤدي إلى تفاقم تعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين، كما يؤدي إلى حدوث حالات الانتحار وتفشي الطلاق داخل الأسرة، مما يساهم في تفتيت البنيان الاجتماعي ويرفع من الكلفة الاقتصادية لعلاج هذه الآفات.

✓ **الآثار السياسية:**

- يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في مجتمع تهديدا لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل، مما يساعد على انخراط المتعاطلين في مجموعات بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل والحياة الكريمة، وتوجد علاقة طردية مشاهدة زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى العصابات والانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في عدد الدول النامية. تتجلى هذه الآثار السياسية والأمنية كما يلي: **(جبار، 2014، صفحة 225)**
- إن استمرار طول مدة البطالة يمكن أن يؤدي إلى تمرد الأفراد العاطلين عن العمل، مما يشكل خطر على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، فالبطالة تولد ضعفا في الشخصية لدى الأفراد مما يسهل استقطابها للقيام بحالات اجرامية من شأنها أن تؤثر على وضعية البلد الأمنية؛
- إن الشعور السائد لدى الفئة العاطلة عن العمل، وهي عادة ما تكون بالأغلب من فئة الشباب يعانون من الحرمان والانعزال، وأنهم فئة أو شريحة مهمشة ولا يوجد شعور بالمسؤولية من قبل الجهاز التنفيذي أو التشريعي اتجاههم لذا يلجؤون غالبا إلى مقاطعة أي عملية ديمقراطية، مثل الانتخابات، وهذا يؤدي إلى عدم الشعور بالمواطنة وعدم الانتماء إلى الوطن وعدم الامتثال للقواعد السلوكية المنظمة للمجتمع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.3 - مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من البطالة في الجزائر :

إن مناخ الاستثماري في الجزائر بدأ مسيرته التنموية حديثا خاصة بانتقالها إلى اقتصاد السوق وانفتاحها على العالم الخارجي وذلك بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي والتي تقتضي تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومنه سنحاول من خلال هذا المطلب دراسة واقع مساهمة الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بدراسة حالة الاقتصاد الجزائري وتأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني.

3.2.1 التنظيم القانوني الجديد للاستثمار في الجزائر: لقد صاحب توجه الجزائر لاقتصاد السوق الانفتاحي صدور عدة قوانين تتعلق بالاستثمار، إلا أن المرحلة التشريعية الحاسمة بدأت منذ سنة 1990 وبداية الإصلاحات الاقتصادية التي شملت جميع الجوانب بما فيها الاستثمار وصولا إلى قانون قانون رقم 16-09. وعليه نوجد أهم ما تم تعديله مؤخرا لصالح الاستثمار الأجنبي فيما يلي:

أ. قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016 يتعلق بترقية الاستثمار: (الرسمية، القانون رقم 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار، 2016، صفحة 18)

ألغى هذا القانون أحكام الأمر رقم 01 -03 السابق والمتعلق بتطوير الاستثمار **(الرسمية، المادة 30 من القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 24)**، وأهم ما جاء به تمثل في:

- ✓ الإبقاء على شرط الثبات التشريعي، إلا إذا طلب المستثمر الأجنبي صراحة الاستفادة من الآثار الناتجة عن مراجعة أو إلغاء القانون المتعلق بالاستثمار مستقبلا؛ **(الرسمية، المادة 30 من القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 22)**
- ✓ ترتيب الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والأجانب حسب أهمية قطاع النشاط؛ **(الرسمية، المادة 30 من القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 19)**
- ✓ إلغاء التصريح بالاستثمار وطلب الامتيازات واستبدلها بوثيقة وحيدة، إقرار اختصاص القضاء الوطني في حل النزاعات بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية كأصل عام، والاستثناء هو اللجوء إلى التحكيم؛ **(الرسمية، المادة 30 من القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 22)**
- ✓ مبدأ التعويض العادل، الإبقاء على حق الشفعة في الاستثمارات الوطنية والأجنبية. **(الرسمية، المادة 30 من القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، 2016، صفحة 23)**

ب. إجراءات لتحفيز الاستثمار وترقية الإنتاج الوطني من خلال قانون المالية لسنة 2017:

تضمن هذا القانون العديد من الإجراءات التي تتعلق بقانون الضرائب والرسوم المماثلة وقانوني التسجيل والطابع وقانوني الرسوم على رقم الأعمال والضرائب غير المباشرة وأحكام جبائية مختلفة، وأحكام الجمركية والجباية البترولية وتمثلت أهم الإجراءات التحفيزية للمستثمرين في إجراءات المواد (86، 88) من القانون والتي تنص على:

- ✓ تمنح الاستفادة من النظام الجبائي التفضيلي لمؤسسات الإنتاج التي تنشط في مجال التجميع والتركيب المنصوص عليه بموجب التشريع المعمول به، وذلك حسب المنتج المعني لفائدة المجموعات الموجهة للصناعات التركيبية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ تطبيق رسم مخفض للحقوق الجمركية (05 %) على العناصر المنتجة، الموجهة للإنتاج الوطني للزرابي والهدف من ذلك تعزيز الإنتاج الوطني في هذا القطاع لمنافسة المنتوج الأجنبي. مع العلم أن الواردات من هذه السلعة وصلت إلى حوالي 32 مليون دولار في السنة خلال الفترة (2013 - 2015).
- ✓ يمكن للأشخاص المعنويين الخواص القيام بإنشاء وتهيئة وتسيير مناطق نشاطات، مناطق صناعية ومناطق لوجيستية على أراض ذات طابع غير فلاحي، شرط أن تشكل ملكيتهم، أو تابعة للاملاك الخاصة للدولة على أساس حق امتياز منح لهم بالتراضي لمدة 33 سنة، مع منح تخفيضات على مبلغ الامتياز حسب الموقع الجغرافي.

إن تحقيق الجزائر لرغبتها في الأمن والاستقرار من أجل تسريع عجلة التنمية والبناء، ونقل المجتمع بسرعة من مرحلة الركود والترقب إلى مرحلة الانطلاق والنمو والتطور، ومنه توفير فرص للعمل والنشاط من أجل الازدهار والرفاهية، لا يمكن الوصول لكل هذا وجعله مكتسبات دائمة إلاّ من خلال التقدم الاقتصادي. كون أن التقدم الاقتصادي لم يعد ممكنا تحقيقه في عزلة أو في ظل نظريات الاكتفاء، بل من خلال تعزيز استقطاب رؤوس الأموال والخبرات وتنمية القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني، وكذلك من خلال الاعتماد المتبادل على الفرص الواردة من الجانبين، وتكامل الميزات وتبادل الفوائد والمصالح في العلاقات المتبادلة مع العالم الخارجي.

2.4 - مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من مشكلة البطالة، خاصة مع الإصلاحات المختلفة التي أجرتها الجزائر لتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بهدف خلق فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال توفير مناصب شغل بمختلف أنواعها دائمة ومؤقتة مباشرة وغير مباشرة، ولتوضيح هذه العلاقة تم إدراج الشكل الموالي لتبيين علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ذلك على النحو التالي:

الشكل رقم (01): علاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بمعدلات البطالة في الجزائر 2000 - 2019

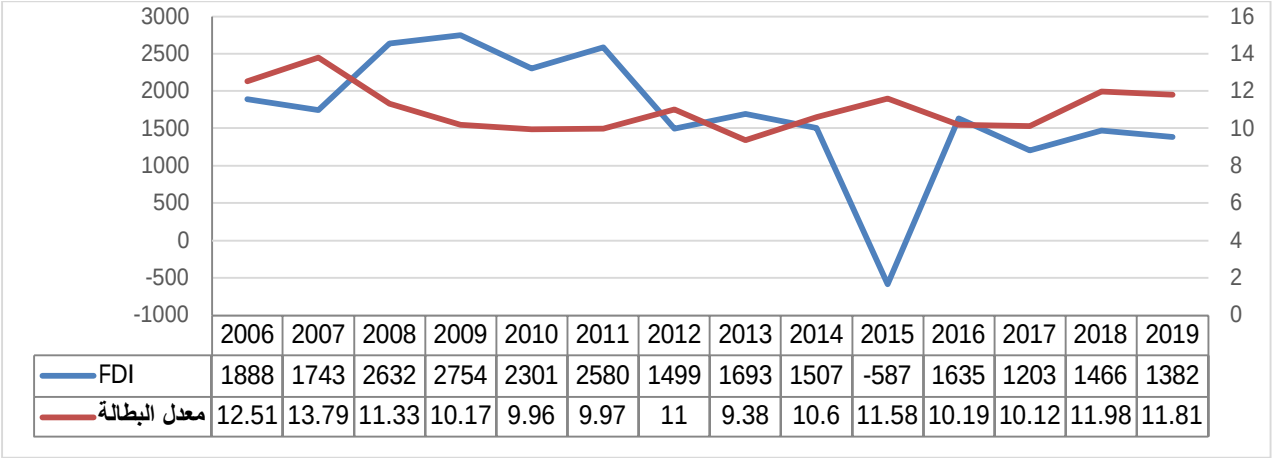

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
FDI	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1693	1507	-587	1635	1203	1466	1382
معدل البطالة	12.51	13.79	11.33	10.17	9.96	9.97	11	9.38	10.6	11.58	10.19	10.12	11.98	11.81

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المراجع التالية:

- ✓ **https://ar.actualitix.com/country/dza/ar-algeria-unemployment-rate.php**
- ✓ (إحصائيات الاستثمارات الأجنبية): **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**، (2019)، نشرة ضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2019 ،ص 18.
- ✓ إحصائيات معدلات البطالة : البنك الدولي، (2020).

من خلال الجدول نلاحظ على طول فترة الدراسة وجود علاقة عكسية بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر، بمعنى انه كلما ارتفع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لاحظنا انه يكون هناك توفر لمناصب شغل وبالتالي

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

تخفيض في معدلات البطالة. ومن خلال هذه النتيجة نقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي على البطالة في الجزائر رغم ضآلة حجمه. ولتوضيح أكثر الجدول التالي يبين عدد مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر مابين 2000–2019 على النحو التالي:

الشكل رقم (02): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف ما بين 2000 – 2019

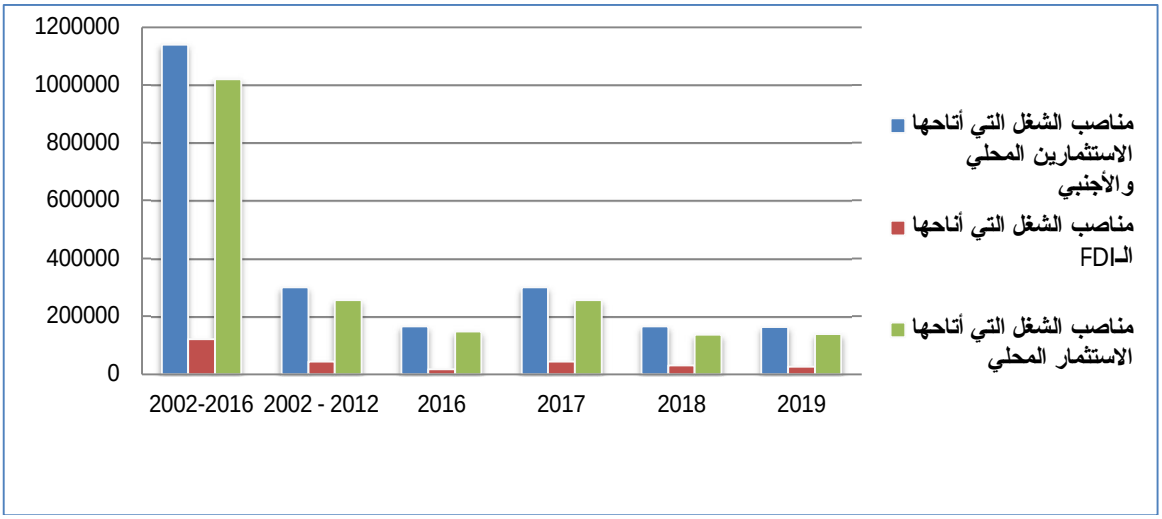

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات www.andi.dz

يظهر من خلال الشكل المساهمة المتواضعة للاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف مقارنة بالاستثمار المحلي حيث أنه وخلال الفترتين لم يرقى حتى إلى نصف ما يوفره الاستثمار المحلي من المناصب حيث خلال الفترة 2011-2015 وفر الاستثمار الأجنبي المباشر 20702 منصب شغل في الجزائر وهي مساهمة متواضعة جدا مقارنة بطول الفترة (خمس سنوات)، وخلال سنة 2015 لوحدها تم تسجيل 14591 منصب شغل، إلا أنه في بداية من سنة 2016 بدأ الانتعاش في التوظيف وسجل خلالها التوظيف أكثر من 16662 منصب شغل أتاحتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي ما نسبته 11 % ليرتفع التوظيف الذي تدره الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال سنة 2017 إلى 42959 منصب شغل ليصل إلى أكثر من 16.7 % من إجمالي المناصب التي توفرها الاستثمارات في الجزائر. أما خلال س سنتين 2018 و 2019 فانخفضت مساهمة الاستثمارات في التخفيف من حدة البطالة إلى حوالي 165 ألف و 162 ألف على التوالي، إلا أنه عموما تبقى هذه النسب عرضة للتقلبات خاصة إذا انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ويعود سبب ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى كذلك إلى ضآلة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر كما تم إظهاره سابقا، غير أنه لا يمكن إنكار هذه المساهمة التي تظل تمتص نسبة كبيرة للبطالة وهو ما يعود بالإيجاب سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية. والجدول التالي يبين نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من حجم العمالة التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2002-2018 :

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول رقم (02): توزيع العمالة الناتجة عن المشاريع الاستثمارية الأجنبية خلال الفترة 2002 - 2019

القطاع الاقتصادي	عدد مناصب العمل	النسبة %
الزراعة	528	%0.41
البناء	21533	%16.66
الصناعة	71936	55.65%
الصحة	2196	%1.70
النقل	1723	%1.33
السياحة	15128	%10.16
الخدمات	16710	%12.93
الاتصالات	1500	%1.16
المجموع:	129254	%100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، 2021/04/25 على الرابط:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2020

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة قد وفر العدد الأكبر من مناصب العمل بنسبة 55.65%، ثم يليه قطاع البناء وقطاع الخدمات وقطاع السياحة حيث وفرو مناصب عمل بنسبة 16.66 %، 12.93%، 10.16% على التوالي، ثم يأتي قطاع الصحة بنسبة 1.70%، وقطاع النقل، الاتصالات، الزراعة فقد وفرو مناصب شغل بنسبة 1.33% ،1.16 %،0.41% على التوالي. والجدول التالي يبين توزيع العمالة الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الأقاليم المستثمرة فترة 2002- 2019 على النحو التالي:

الجدول رقم (03): نصيب كل من الأقاليم المستثمرة في توفير مناصب الشغل التي وفرها الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2002 - 2019

المنطقة	مناصب الشغل	القيمة بمليون د.ج	النسبة %
أوروبا ✓ من بينها الإتحاد الأوروبي	78415 44646	1148208 666499	%45.56
آسيا	11761	169732	% 6.73
أمريكا	3737	68813	% 2.73
الدول العربية	34462	1057257	% 41.95
إفريقيا	609	39686	% 1.57
أستراليا	264	2974	% 0.11
متعدد الجنسيات	4335	33160	% 1.31
المجموع	129254	2519831	% 100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، إحصائيات، 2020/09/09، على الرابط :

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع الأوروبية هي التي وفرت أكبر قدر من مناصب الشغل حيث قدرت بـ 44.646 ألف منصب عمل وتليها الدول العربية حيث وفرت 34.462 ألف منصب عمل، تأتي بعدها المشاريع المستثمرة من آسيا بـ 11.761 ألف منصب عمل، ثم أمريكا بـ 3737 منصب عمل، أما المشاريع من الجنسيات المتعددة فقد ارتفعت مساهمتها في خلق مناصب الشغل إلى 4335 منصب شغل، في حين وفرت مشاريع كل من إفريقيا وأستراليا مناصب شغل ضئيلة قدرت بـ 873 منصب عمل. لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية كإستراتيجية للقضاء على البطالة في إطار استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يظل دون مستوى الطموحات، والقدرات التي تزخر بها الجزائر في شتى الميادين، مع بقاء معدلات البطالة مرتفعة نسبيا، بالرغم من قوة العلاقة الإرتباطية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة.

3. الدراسة القياسية:

3.1 - تحديد النموذج والمتغيرات: لإجراء هذه الدراسة تم استخدام بيانات سنوية للفترة 2000 -2019 مستمدة من منشورات وإحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، والتي تم اختيارها بالاستناد على بعض نماذج الدراسات السابقة ، وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) الذي قدمه Pesaran et al.

وقد تم صياغة النموذج كالأتي : $$TCH = \alpha + \beta_1 FDI + e_i$$

حيث أن :

- ✓ GDP : هو معدل البطالة
- ✓ G : هو الاستثمار الأجنبي المباشر ويعبر عن بصافي التدفقات الأجنبية.
- ✓ e_i : يمثل الحد العشوائي.

3.2 - دراسة استقرارية المتغيرات: كمرحلة أولى لدراسة العلاقة بين المتغيرات نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك حيث يستوجب أن تكون هذه المتغيرات ساكنة، وذلك لأن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم الاستقرار الناتج عنها ما يعرف بمشكلة الانحدار الزائف، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ولقد استخدمنا اختبار ديكي فولر المطور لاختبار وجود جذر الوحدة ونتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (04): نتائج اختبار ديكي فولر المطور

	TCH		DTCH	
	Tc	Tt	Tc	Tt
النموذج 6	-1.29	-3.67	-4.73	-3.67
النموذج 5	-3.49	-3.02	-3.11	-3.02
النموذج 4	3.59	-1.96	-2.86	-1.96
	FDI		DFDI	
	Tc	Tt	Tc	Tt
النموذج 6	-2.74	-3.67	-6.55	-3.67
النموذج 5	-2. 89	-3.02	-6.68	-3.02
النموذج 4	-0.95	-1.96	-6.87	-1.96

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Eviews10.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة -التأكد من استقرارها أو عدمه- استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF لكل متغيرة على حدى، وهذا بتحديد درجة التأخير"p "باستعمال معيار "AIC وSCH"، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة أظهرت النتائج المبينة في الجدول السابق فيما يخص المتغيرات عدم وجود مركبة الاتجاه في السلاسل كما أن النتائج أيضا أثبتت عدم وجود الثابت (C) ، في حين أن المتغيرات تحتوي على الجذر الأحادي حيث أن القيم إحصائيات الاختبار أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، وعليه فهي غير مستقرة، وبعد إجراء نفس الاختبار على سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى وجدنا السلاسل مستقرة حيث أن القيم لإحصائيات الاختبار أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة 5%، أي أن السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى I(1).

3.3 - اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

من خلال النتائج المحصل عليها أعلاه تبين عدم وجود سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية وفي نفس الوقت لدينا كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود، ولكن قبل ذلك يجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى و الشكل التالي يوضح درجة تأخير المثلى :

الشكل رقم (02): درجة التأخير مثلى

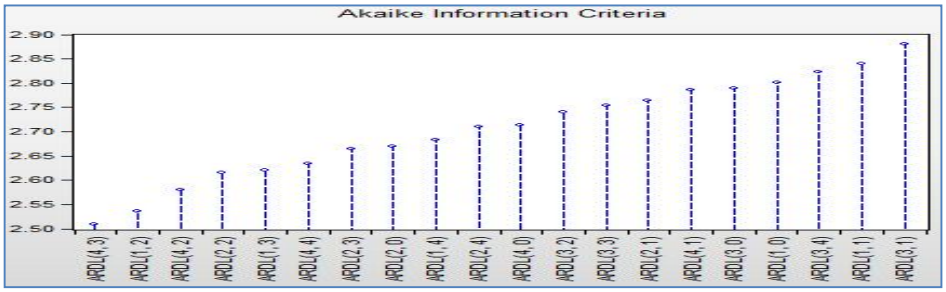

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان فترة الإبطاء المثلى للنموذج هي ARDL(4.3).

الجدول رقم (05) : نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test
Date: 05/21/21 Time: 13:55
Sample: 2004 2019
Included observations: 16
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	28.50087	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة الإحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل التي تنص على أن الاستثمار الأجنبي المباشر و معدل البطالة هي متغيرات متكاملة معا ويوجد بينهم علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية 10% و5% و 2.5%.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.4 - تقدير علاقة في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة سوف نقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل ونتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : نتائج تقدير علاقة في المدى الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.001943	0.000602	-3.229145	0.0145
C	13.816469	1.037855	13.312523	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرها في معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن إشارتها سالبة، ويدل هذا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على معدل البطالة بالسلب أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض معه معدل البطالة في المدى البعيد وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

3.5 - تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

الجدول التالي يمثل نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير :

الجدول رقم (07) : تقدير علاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: TCH
Selected Model: ARDL(4, 3)
Date: 05/21/21 Time: 13:57
Sample: 2000 2019
Included observations: 16

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-0.090455	0.138353	-0.653800	0.5341
D(TCH(-2))	0.089205	0.120921	0.737708	0.4847
D(TCH(-3))	-0.217647	0.123272	-1.765582	0.1208
D(FDI)	-0.000807	0.000292	-2.761031	0.0281
D(FDI(-1))	0.000343	0.000331	1.035691	0.3348
D(FDI(-2))	0.000386	0.000314	1.230815	0.2581
CointEq(-1)	-0.565755	0.075590	-7.484504	0.0001

Cointeq = TCH - (-0.0019*FDI + 13.8165)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في معدل البطالة في الجزائر في المدى القصير،كما نلاحظ أن معلمة الاستثمار الأجنبي المباشر لها إشارتها سالبة، ويدل هذا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على معدل البطالة بالسلب أي كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض معه معدل البطالة في المدى القصير وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ونلاحظ أيضا أن معامل تصحيح الخطأ لنموذج يساوي 0.56- وله دلالة إحصائية وقيمته سالبة أي انه مقبول من الناحية الاقتصادية، ويعني أن 56% من عدم التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، ويكون التصحيح مرتين في كل سنة(2 =1/0.56).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3.6 - الاختبارات التشخيصية للنموذج

أ. - **اختبار وجود مشكلة الارتباط ذاتي للأخطاء:** نستعمل هنا اختبار-Test LM Correlation Serial Godfrey Breusch، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): نتائج اختبار LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.222305	Prob. F(1,6)	0.6539
Obs*R-squared	0.571633	Prob. Chi-Square(1)	0.4496

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء .

ب. - **اختبار تجانس التباين :** نستخدم هنا اختبار ARCH و نتائجه موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم (09): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.393893	Prob. F(1,13)	0.5411
Obs*R-squared	0.441126	Prob. Chi-Square(1)	0.5066

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين .

ت. - **اختبار التشويش الأبيض (استقرارية البواقي):** نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي :

شكل رقم (03) : اختبار LB لسلسلة البواقي

Date: 05/21/21 Time: 14:04
Sample: 2000 2019
Included observations: 16
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

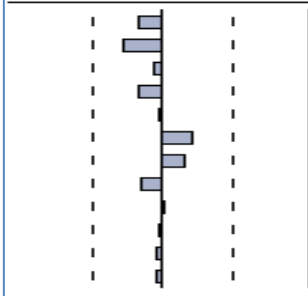

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.165	-0.165	0.5241	0.469
		2	-0.278	-0.314	2.1183	0.347
		3	-0.058	-0.194	2.1925	0.533
		4	-0.157	-0.361	2.7833	0.595
		5	-0.019	-0.331	2.7926	0.732
		6	0.206	-0.165	4.0133	0.675
		7	0.157	-0.008	4.8061	0.684
		8	-0.155	-0.171	5.6704	0.684
		9	0.012	0.001	5.6763	0.772
		10	-0.021	0.009	5.6974	0.840
		11	-0.035	0.083	5.7698	0.888
		12	-0.040	-0.052	5.8837	0.922

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Eviews9.

من اختبار LB نلاحظ أن الإحصائية Qstat=5.88 وهي أقل من Qtable=21.02 نقبل الفرضية H_0 أي جميع معاملات الارتباط الذاتي تساوي الصفر إذن سلسلة البواقي سلسلة مستقرة وهي عبارة عن تشويش أبيض.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ث. - **اختبار التوزيع الطبيعي :** نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي :

شكل رقم (04) : اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي

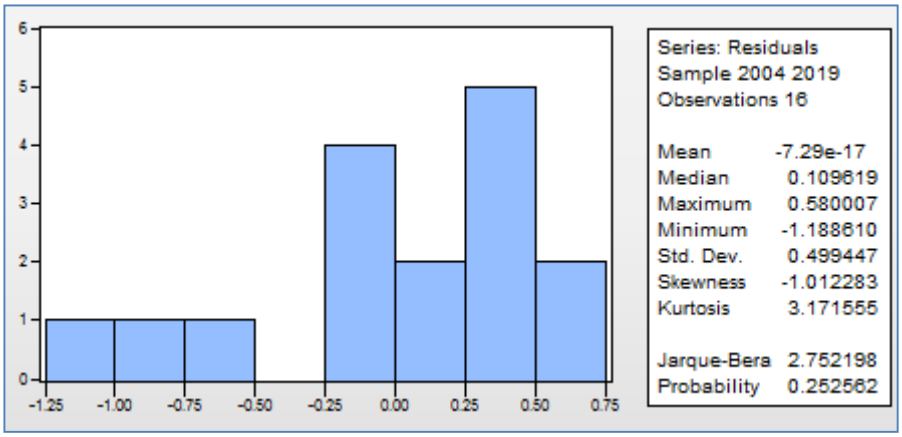

المصدر: من إعداد الباحثين من مخرجات برنامج Eviews9.

نلاحظ أن إحصائية jarque-Berra أقل من $\chi^2_{0.05,16} = 26.29$ عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض العدم و منه نقول أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

ج. - **اختبار استقرار النموذج:** للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن نستعمل اختبار المجموع التراكمي للبواقي و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، ونتائج اختبار موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (05): نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي المجموع التراكمي لمربعات للبواقي

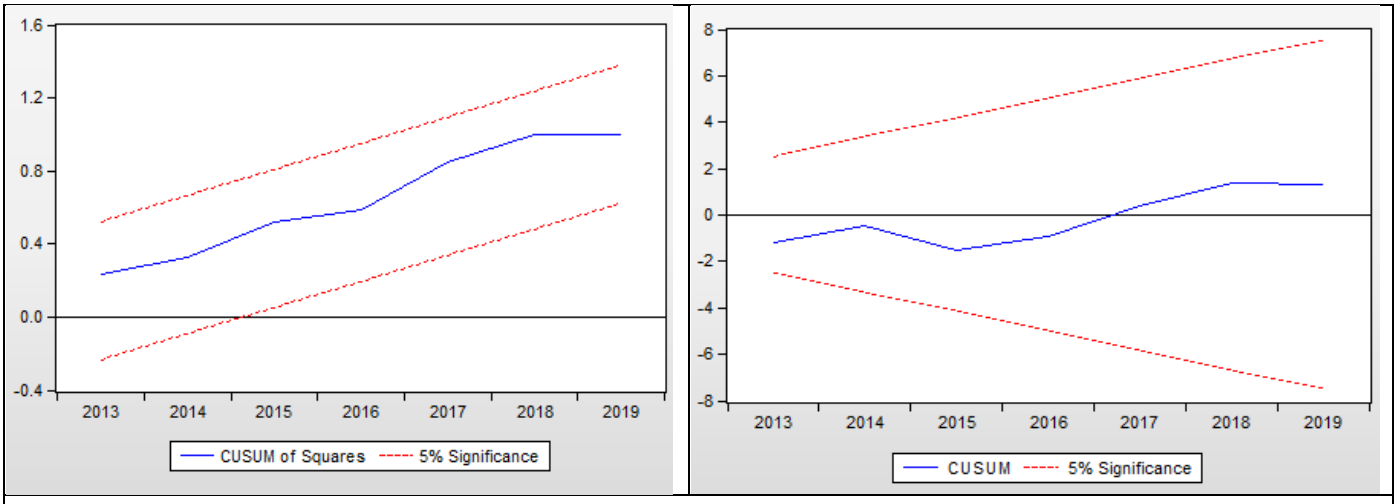

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن كل من المجموع التراكمي للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي لمربعات البواقي هما عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي بين نتائج الأجل الطويل و الأجل القصير.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4. خاتمة:

وصفوة القول أنه رغم الإصلاحات المتمثلة في مختلف القوانين والامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، قصد تشجيع وتطوير الاستثمارات وبالتالي خلق مناصب الشغل والسياسات المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة في جذب الاستثمار الأجنبي للحد من مشكل البطالة إلا أن نسبها مرتفعة وتبقى أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرضة للتقلبات خاصة إذا انخفضت أسعار النفط في الأسواق العالمية ويعود سبب ذلك إلى توجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إقامة المشاريع في قطاع المحروقات وتجاهل القطاعات الأخرى كذلك إلى ضآلة التدفقات الاستثمارية الواردة إلى الجزائر كما تم إظهاره سابقا، غير أنه لا يمكن إنكار هذه المساهمة التي تظل تمتص نسبة كبيرة للبطالة وهو ما يعود بالإيجاب سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية.

من هذا المنطلق تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كحل أساسي لإعطاء نوع من القوة للمؤسسات الوطنية في إطار الشراكة، و تنوع القطاعات الاقتصادية، فالجزائر تمتلك مؤهلات و عناصر تنافسية جاذبة للاستثمار الأجنبي و هذا ما يتفق عليه جميع الاقتصاديين المحللين و رغم أن هذا الاستثمار ما يزال يهتم بالقطاع النفطي، وله مساهمة محدودة في خلق فرص العمالة إلا أن هناك آفاق واسعة أمامه في جميع القطاعات.

وعلى غرار ذلك فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نبرزها فيما يلي:

1. نتائج الدراسة النظرية :

- تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي غيرت موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا عن طريق سن الكثير من القوانين والتشريعات التي تنظم وتسهل عملية الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الوطن.
- سعت الجزائر ولتزال تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه و تشجيعه عن طريق الكثير من الامتيازات والإعفاءات والضمانات للمستثمر الوطني والأجنبي، قصد خلق مزيد من مناصب الشغل.
- من سلبيات الاستثمار الأجنبي في الجزائر أن أغلبه يتجه نحو الاستثمار في القطاع النفطي على غرار باقي القطاعات كالفلاحة مثلا التي تعتبر أكبر قطاع يستطيع أن يشغل الكثير من اليد العاملة المؤهلة وغير المؤهلة على حد سواء.
- رغم الأولوية التي أعطت للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلا أن مساهمته في خلق فرص العمل تبقى جد شحيحة مقارنة بباقي الدول النامية أو العربية أو حتى دول الشمال الإفريقي.

2. نتائج الدراسة التطبيقية :

- ✓ لدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في الجزائر قمنا أولا بفحص استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وأظهرت النتائج احتواء المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة على جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة عند المستوى، ثم أجرينا نفس الاختبار على سلاسل الفروقات فوجدناها مستقر وبالتالي فإن هذه المتغيرات مستقرة عند إجراء الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، أي أن السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى I(1)، وللتأكد من وجود علاقة توازنية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة على المدى الطويل قمنا بإجراء اختبار منهج الحدود وأكدت نتائج الاختبار على وجود علاقة بينهما، ثم بعد ذلك بتقدير العلاقة بينهم باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفجوات الزمنية المتباطة ARDL، وكشف لنا عن وجود آلية تصحيح الخطأ.
- ✓ أثبتت الدراسة القياسية هناك علاقة عكسية بين استثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة أي كلما زاد استثمار الأجنبي المباشر انخفضت ومعدلات البطالة وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ إن معامل حد تصحيح الخطأ يحمل إشارة سالبة ومعنوي إحصائيا، حيث إبتعاد معدل البطالة عن التوازن في المدى البعيد يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 56 % .
- ✓ اعتبار النّموذج فعّال ومفسّر لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة وذلك وفقا لقيم معامل التّحديد R^2 بنسبة 88.86%؛

على ضوء النتائج المتوصل إليها نقترح مجموعة من التوصيات التالية:

- ✓ تحديد أشكال دخول الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال مشروعات جديدة أو مشروعات قائمة،كما لابد على الجزائر أن تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلائم بيئتها الاستثمارية.
- ✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار الأجنبي المباشر في ا□ال المحروقات و على أن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
- ✓ كبح والقضاء على ظاهرة الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهوية في المعاملات المالية والبنكية ، مما يعطي صورة سيئة عن الجزائر، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمرين الأجانب.
- ✓ توفير اليد العاملة المؤهلة والخبيرة والتي تعتبر عاملا محددا محفز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كون أن بعض المشركات تلجأ إلى الطلب على اليد العاملة المؤهلة خارج حدود الدولة مما يتعارض مع السياسة التشغيلية لتلك الدولة، كون العمالة الخارجية تعمل على رفع معدلات البطالة الداخلية
- ✓ وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفض المشاريع.
- ✓ تنسيق سياسة التوظيف لتمكين المستثمرين الأجانب من استخدام القوى العاملة الوافدة في ا□الات التي لا تتوفر فيها المهارات والإمكانات المحلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4. قائمة المراجع:

أ. المراجع باللغة العربية:

1. أحمد منير نجار،. (ديسمبر, 2015). دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الدول العربية،. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* ، صفحة 25.
2. الجريدة الرسمية. (03 أوت, 2016). *المادة 30 من القانون رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية ، العدد 46*، 18. الجزائر.
3. الجريدة الرسمية. (03 أوت, 2016). *القانون رقم 16 - 09 المتعلق بترقية الاستثمار ، العدد 46*. الجزائر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وترقية الصادرات. (2018). *مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*. الكويت.
5. ج.ج.د.ش، و الجريدة الرسمية. (03 أوت, 2016). القانون رقم 16–09 المؤرخ في 29 شوال 1437المتعلق بترقية الاستثمار. *العدد 46*. الجزائر: ج.ج.د.ش.
6. جمال بلخياط. (2015/2014). *جدوى الاستثمارات الأجنبية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة الجزائر المغرب (أطروحة دكتوراه)* . جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. زروق بن مو فق، و أسماء حاجي. (جوان, 2017). دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2006-2015. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE* ، صفحة 146.
8. سعد الدين عيسى نزار، و إبراهيم سليمان قطف. (2006). *الاقتصاد الكلي – مبادئ وتطبيقات*. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
9. علي عبد الوهاب نجا. (2015). *مشكلة البطالة وأثرها على برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها*. الاسكندرية: الدار الجامعية.
10. عهود عبيرة جبار. (2014). البطالة ومشكلاتها بين النظرية والتطبيق دراسة ميدانية في مدينة بغداد. *مجلة البحوث التربوية والنفسية* ، صفحة 225.
11. فاضل طاهر البياتي، و خالد توفيق الشمري. (2011). *مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي* (المجلد 2). الأردن: دار وائل للنشر.
12. فؤاد الفارس عبد الرحيم، و وليد اسماعيل السيفو. (2015). *الاقتصاد الكلي* (المجلد 01). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
13. كمال المنوفي، وآخرون. (2002). الاستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد. *مجلة الأهرام الاقتصادي* .
14. محمد العيد بيوض. (2011-2010). تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب (رسالة ماجستير). سطيف، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
15. موران يترود. (2001). الشركات متعددة الجنسيات: الاقتصادي السياسي للاستثمار الاجنبي المباشر. 12. (جورج ترجمة خوري، المترجمون) عمان، الأردن.
16. هاشمي بريقل. (2014). البطالة وأثرها على الفرد والمجتمع. *مجلة جيل العلوم الانسانية* .
17. هنية سلخان، و عقبة أخضير. (2020). مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص عمل حالة الجزائر خلال الفترة 2002 - 2017. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة* (المجلد 03 ، العدد 01)، صفحة 115.
18. يحي سعيدي. (2007). تقييم مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر،(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسمطينة: جامعة منتوري.

ب. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Charles, M. A. (2004). *l'Investissement Direct: Capitaux ou Activités , le Budget au Marché, Algérie*. Minister des Finances, Alpha Editions.
2. Robert, F. (2015). *Principles of Macroeconomics* (Vol. 6 éme edition). USA: , McGraw-Hill Education.
3. S OUALI .(2006) .Etude géothermique du Sud de l'Algérie .*Revue des Energies Renouvelables 9* ، .298 ، *(4)*Centre de Développement des Energies Renouvelables ،Algérie.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)